داخلية العسكر تواصل الإخفاء القسري بحق معتقلي البحيرة "سويدان وقاسم ورشاد" لمدد متفاوتة

الجمعة 27 أكتوبر 2017 04:10 م

واصلت قوات الانقلاب الاخفاء القسري بحق المعتقلين بمحافظة البحيرة "القيادى بجماعة الاخوان محمد سويدان والشيخ عبدالمالك قاسم والشاب عمر عصام رشد" وذلك لمدد متفاوتة دون سند قانوني

حيث تواصل القوات بالبحيرة رفض الإفصاح عن مقر احتجاز القيادى بجماعة الاخوان بالبحيرة محمد سويدان، 71 عاما، معلم، وحائز على جائزة المعلم المثالي علي مستوي الجمهورية ، منذ أن تم اعتقاله على يد قوات الأمن الانقلابية دون أي سند قانوني وذلك لليوم الـ 79 على التوالي

حيث اقتحمت قوات الأمن منزله بالإسكندرية صباح الثلاثاء 8 اغسطس 2017، وتم اقتياده إلى جهة غير معلومة حتى الآن

هذا وقد ذكرت اسرته أنه يعاني من حساسية مزمنة في الصدر، ويواظب على دواء محدد أثناء الازمة الصدرية، كما يعاني من مرض الضغط المزمن والسكر، وأجري عملية جراحية في كتفه جراء كسر مضاعف منذ ايام و يخشي تلوث جرحه القائم حتى اعتقاله، ويحتاج أيضًا إلى عمليه تركيب شرائح ومسامير في الكتف وعمليه اخري "تسليك وتر"، مطالبين بسرعة الكشف عن مقر احتجازه والإفراج عنه

وأيضا، تواصل ميليشيات العسكر الإخفاء القسري بحق المعتقل البحراوي الشيخ "عبد المالك قاسم" لليوم الـ 198 على التوالى .

وكانت مليشيات العسكر قد اختطفت "قاسم" البالغ من العمر 38 عام منذ يوم الاربعاء الموافق 12 من إبريل 2017 وذلك من منزله بقرية كوم السافية بمدينة أبو المطامير

وأعربت أسرته عن بالغ قلقها إبان أنباء انتشرت عن تعرضه للتعذيب على يد داخلية العسكر كما حدث مع العديد من ابناء ابو المطامير، لإجباره على الإعترافات باتهامات لم يرتكبها

وطالبت اسرته سلطات العسكر بإظهار مكان احتجازه، والإفراج عنه ، كما حملتهم سلامته البدنية والصحية .

يذكر أن عبدالمالك قاسم لديه 3 أطفال أكبرهم في المرحلة الابتدائية ويعتبر العائل الوحيد لأسرته, وهناك أنباء مؤكده عن تعرضه للتعذيب الشديد للاعتراف بتهم لم يرتكبها

كما تستمر داخلية الانقلاب في اخفاء الشاب عمر عصام رشاد الشريف - 22 عاماً، لليوم الـ 10 على التوالى والذى تم اعتقاله من منزله فجر أول أمس خلال حملة للمداهمات دون سببٍ يذكر

وطالب ذوى المعتقلين بالكشف عن مكان احتجازهم والإفراج عنهم خشية من تعرضهم للتعذيب الممنهج الذي قد يودي بحياتهم

وتدين الأسر الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحقهم وتحمل السلطات الأمنية ومديرية أمن الإسكندرية ومديرية أمن البحيرة المسؤلية الكاملة عن سلامتهم، وتطالب بتمكينهم من التواصل معهم والإفرج عنهم